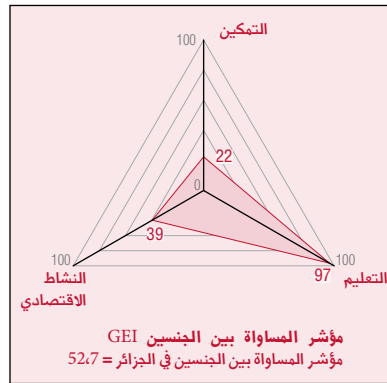
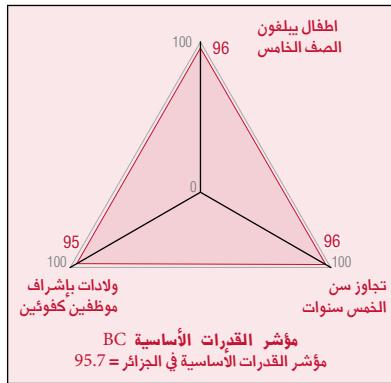
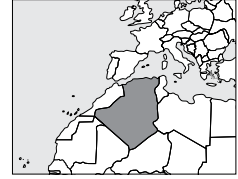


# خارج النظام ولكن هل هي مأمّن من الأزمة؟

لعل أضعف جانب في اقتصاد الجزائر، هو اعتماده الشديد على إنتاج وتصدير الهيدروكربونات. وعلى الرغم من التطور الرفيع لهذا القطاع، إلا أن القطاع المالي قد تعثر، وأصبح منفصلاً عن النظام المالي العالمي. والمفارقة أن هذا التخلف قد وفر الوقاية للنظام المصرفي من الوقوع في حبال الأزمة المالية العالمية. ولكن على الرغم من ذلك، فإن عدوى الأزمة ستصيب البلاد من خلال البضائع الواردة والخدمات.



## فريق البحث بقيادة سولاف كامل "جمعية الأمل للتنمية الاجتماعية"

كان تعطّل الأسواق المالية الأميركية قد بدأ أثناء صيف 2007. وبحلول خريف العام 2008، كان العالم في آلام مخاض أزمة متكاملة الجوانب، مع احتضار إمكانية الحصول على الائتمان، وإغراق البورصات، وتهديد كامل النظام المالي الدولي بالانهيار. وقد شعر كل بلد في العالم بالأثر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك الجزائر.

ويلقي الرئيس باللوم في الأزمة الاقتصادية العالمية، على غياب التنظيم المالي، والجهود غير الملائمة لتنقية البيئة الاقتصادية، التي تركت نهياً لقانون الأسواق. وفي إبراز الفخاخ المالية والاقتصادية التي يجب تجنبها، ينبغي للأزمة المالية العالمية أن تشكل درساً للجزائر. وسواء قامت على التنبؤ الاقتصادي أو اعتبارات أخرى، فإن الأنشطة الحكومية وفرت الحماية للمصلحة الوطنية، وحدت من تعرض اقتصاد الجزائر، ونظامها المالي، لخطر انعدام التوازن الذي خلقه فرض النيوليبرالية في النظام المالي العالمي.

ويعد هذا الموقف القوي في جزء منه نتيجة للثروة النفطية في البلاد، هو الدعامة الرئيسية لاقتصادها. وقد لاحظ "شكيب خليل" وزير الطاقة والتعدين، الرئيس الحالي لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، لاحظ أن سوق النفط قد شهدت تطوراً ملحوظاً تائراً بعدم الاستقرار الهيكلي الذي أرادته

(1) شكيب خليل، وزير الطاقة والتعدين، رئيس "أوبك"، في ملتقى نظمه "مؤسسة المجاهد"، 3 آذار/مارس 2009.

## الحاجة إلى إصلاح

بعد جدال مختصر بين الحكومات، نجد أن جهود تحويل السيطرة على بنكي Crédit Populaire، والتنمية المحلية Bank for Local Development (BDL) إلى مؤسسات مالية في الولايات المتحدة أو فرنسا، قد باءت بالفشل، لأن المسؤولين قرروا أن الجزائر لم تكن مستعدة لإسناد المسؤولية إلى جهة أجنبية. وبحكم ما وصل إليه اقتصادها من تحرير وخصخصة، لم تتحقق المنافع المتوقعة على أرض الواقع.<sup>2</sup> في أيلول/سبتمبر 2008، أعلن سيد سعيد Sid Saïd أحد قادة الاتحاد العام لعمال الجزائر، أن الحكومة قد تخلت عن سياسة "كل شيء يمكن خصصته". فقد كان هناك 220 مؤسسة عامة في انتظار الخصخصة، تم استبعادها جميعاً من قائمة

(2) See: Mohamed Gacem. "Crise financière mondiale: Vers un recadrage des réformes". Available from: < www.lesdebats.com / editionsdebats/221008/economie.htm >.

المضاربون<sup>(1)</sup>. فقد صعد سعر برميل النفط في سلة الأوبك متجاوزاً 140 دولاراً أمريكياً في تموز/يوليو 2008، ثم أخذ في الهبوط حينذاك إلى أن وصل إلى 59 دولاراً. ويتمثل متوسط السعر السنوي لعام 2008 حتى الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر في 103 دولارات و56 سنتاً، مقارنة بـ 56 دولاراً في 2007. وقد حقق البرميل الجزائري 108 دولارات و28 سنتاً، بعد أن كان 71 دولاراً و13 سنتاً في 2007.

وكما يبين الجدول التالي، فإن اقتصاد الجزائر في وضع جيد قياساً للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، على الأقل للسنتين المقبلتين. وهذه الحماية يمكن أن تضاف إلى رصيد البلاد من التعرض المحدود للأسواق المالية الدولية، والإدارة الرشيدة لاحتياط العملة الأجنبية (وصل الربح المحقق إلى 4.6% في عام 2007)، والاقتصاد في نسبة كبيرة من نمو الأرباح (متوسط 20% من إجمالي الناتج القومي 2005 - 2007)، واستخدام الفائض الهيكلي في السيولة المحلية، لتمويل الاقتصاد بالعملة المحلية.

ولكن في السنوات الأخيرة بدأ البعض في زراعة محاصيل البذور مثل الفاكهة والخضروات. وباستثناء الطماطم وزيت النخيل، ظل إنتاج المحاصيل الصناعية محدوداً.

وفي جهود أخرى، لتنشيط القوة الريفيه، بادرت الحكومة بتدشين أكثر من 5000 مشروع تنمية محلية؛ ينتفع بها أكثر من مليوني أسرة نحو 8 ملايين نسمة.

والخطة الوطنية للطريق السريع 2005 و2025 التي وضعتها وزارة الأشغال العامة، تشمل شبكة 1.216 كم<sup>2</sup> من طرق السيارات، من الشرق الى الغرب لترتبط عنابه بتلمسن. وستستفيد من هذا الطريق 24 ولاية (إقليمياً) ويتيح 100.000 فرصة عمل في مجالات البناء المختلفة. ومن المقرر أن يبدأ هذا المشروع في العام 2009<sup>(5)</sup>.

## خاتمة

على مدار عقد تقريباً، كان لعاملين رئيسيين أثر قوي على اقتصاد الجزائر ونظامها المالي: العامل الأول، السياسات الهيدروكربونية التي عززت تنمية موارد البلد، وأدت الى زيادة القدرة الإنتاجية. حيث قفز إنتاج النفط من 900 ألف برميل يومياً في العام 2000 الى مليون و400 ألف برميل في العام 2008، صدر مليون و200 ألف برميل منها<sup>(6)</sup>.

والعامل الثاني، يتمثل في دعم الدولة غير المسبوق للبنوك العامة: 2.6% من متوسط إجمالي الناتج القومي السنوي للفترة 1991-2002 ونسبة 1.7% للفترة من 2005-2006 في سياق إصلاح نقدي ومالي<sup>(7)</sup>. هاتان السياستان المذكورتان قد أسفرتا عن زيادة كبيرة في احتياط العملة الأجنبية، وتقوية أموال تنظيم الدخل، وإكثار السيولة البنكية، وانخفاض معدل الدين الأجنبي.

(5) See: <www.mtp.gov.dz/autoroute%20est-ouest.htm>

(6) See: <www.lemaghreb.dz.com/lire.php?id=13393>.

(7) مداخلة من الأستاذ دكتور فريد يابيسي: «تأثيرات الأزمة على الاقتصاد الجزائري». طلة نقاشية نظمت بالتعاون مع وزارة الصناعة وتعزيز الاستثمار.

الحد من الحصاد السنوي ليقل الى 170 ألف طن<sup>(3)</sup>.

وتعاني الجزائر سلبية الميزان الزراعي التجاري، كما أنها تعد واحدة من بين أكبر عشرة مستوردي غذاء في العالم. ويشكل الإنتاج الزراعي أكثر من ربع إجمالي وارداتها. ومن ناحية القيمة، فإن العناصر الثلاثة المكونة هي الحبوب ومشتقاتها (40%)، واللبن ومنتجات لبنية أخرى، (14.3%)، والزيت والدهون (10.5%)<sup>(4)</sup>.

وقد قفزت إنفاقات الجزائر على الحبوب المستوردة ومشتقاتها، والعقاقير، واللبن ومنتجات الألبان الى مليونين و600 ألف دولار في النصف الأول من العام 2008، بعد أن كان حجمه مليوني دولار في العام 2007. وقد وصل التضخم في النصف الأول من العام 2008 الى 4.9% لأسباب جاء على رأسها زيادة كبيرة في أسعار الغذاء بمقدار 9.2%. ومن ثم فقد بلغ معدل التضخم السنوي كله نحو 2.5% فقط (حزيران/يونيه 2007/حزيران/يونيه 2008). وفي محاولة لتهدئة الأسعار، أطلقت الحكومة تدابير نظامية في تموز/يوليو 2008. ومنذ ذلك الحين وفرت نحو 51.700 طناً من البطاطا.

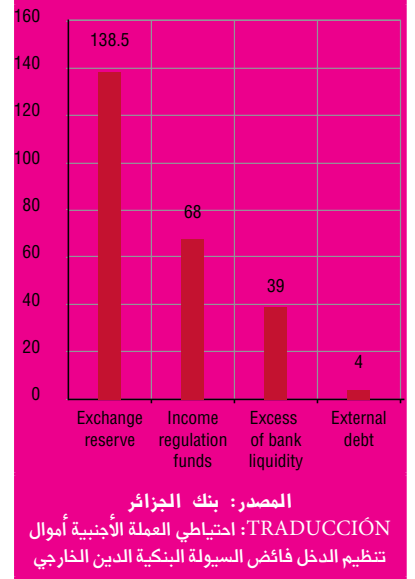
ولإعادة الحيوية والقوة للمناطق الريفية التي تضم نسبة كبيرة من السكان، أطلقت الحكومة أيضاً خطة تنمية متشعبة، تقوم على العناصر الثلاثة الآتية:

- تحسينات في الظروف المعيشية لسكان الريف، متضمنة إعادة التأهيل والتحديث للقرى عمومًا، وقرى البربر ksours خصوصاً على امتداد الجزر.
- المحافظة على تنوع النشاط الاقتصادي الريفي لزيادة الدخل، مع حماية وزيادة قيمة الموارد الطبيعية، وأيضاً الجوانب المادية وغير المادية للتراث الريفي.
- بناء موارد بشرية من خلال المساعدات الفنية. فجميع المزارع تقريباً هي مزارع خاصة بأشكال مختلفة من الحيازة/الملكية. ويعمل معظم الفلاحين، بصورة تقليدية، في زراعة الحبوب وتربية الماشية.

(3) See: <jizelli.com/htdocs/modules/news/article.php?storyid=905>.

(4) المؤتمر رفيع المستوى حول "مياه الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات التغيير المناخي. حالة الجزائر". سرت، ليبيا، 17-15 كانون الأول/ديسمبر 2008.

الشكل 1: الفائض المالي للجزائر والتزاماتها في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (بالدولار الأمريكي: 1 دولار = 61.88851 ديناراً جزائرياً)



الشركات التي يفترض بيعها بمجرد تطبيق سياسات نظامية جديدة. إضافة الى ذلك، فقد أقدم المجلس الوزاري في كانون الثاني/يناير 2008 على الاعتماد المصرفي، والتفتية المالية للمؤسسات الاقتصادية العامة، وذلك بحمو ديون شركات قائمة. وقد أسندت الحكومة مسؤولية الإشراف على هذه التدابير الى مجموعة عمل بين وزارية لصناعة المال، وتعزيز الاستثمار بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## تجديد القوة الريفيه

بالإشارة الى معدل النمو السكاني الطبيعي الذي يصل متوسطه الى 1.62% سنوياً نجد أنها زيادة معقولة للنسبة التي كانت في الأصل مرتفعة 1.48% في عام 2000 فقد ازداد عدد السكان زيادة قدرها 4.63 مليون نسمة في الفترة من تموز/يوليو 1998 الى تموز/يوليو 2007. وبنهاية 2010 سيصل عدد السكان الى 35.7 مليوناً. ولإطعام هذا النمو السكاني السريع واليافع، تحتاج الجزائر الى مزيد من الطعام.

من ناحية أخرى تصل الكتلة الحيوية من المياه في الجزائر الى 600 ألف طن، وهو ما يسمح بالحصول على 220 ألف طن. ومع ذلك فقد تسببت قلة الموارد المادية في